المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع قانون رقم 56.24

يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

إلى شركة مساهمة

رئيس اللجنة

المستشار عثمان الطرمونية

مقررة اللجنة

المستشارة مريم الهلواني

الأمـــانـــة الـــعـــامـــة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**

السنة التشريعية **2025 – 2026**

- دورة أبريل 2026-

محتوى التقرير

1- ورقة تقنية.

2- ملخص التقرير.

3- عرض السيدة الوزيرة حول تقديم مشروع القانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة

4- مشروع القانون كما أحيل على اللجنة وو افقت عليه بدون تعديل.

5- أوراق إثبات الحضور.

ورقـــة تقنيـــــــة

- **رئيـــس اللجنـــة** : السيد المستشار عثمان الطرمونية.
- **مقررة اللجنـــة** : السيدة المستشارة مريم الهلواني.
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة**: 10 أبريل 2026
- **تاريخ التصويت على مشروع القانون** : 21 أبريل 2026
- **نتيجة التصويت على المشروع:** الإجـمـــاع
- **عدد الاجتماعات** : 01
- **الطاقم الإداري الذي أعد التقرير** :

✓ السيدة زهـيرة زكـي (رئيسة مصلحة اللجنة)
✓ السيد محمد ادعيجو
✓ السيد أحمد جمالي
✓ السيدة رجاء النيازي

ملخص التقرير

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة كما وافق عليه مجلس النواب.

لقد عقدت اللجنة اجتماعها يومه الثلاثاء 21 أبريل 2026 مباشرة بعد الانتهاء من أشغال الجلسة العامة، وقد ترأس الاجتماع السيد عثمان الطرمونية بصفته رئيس اللجنة، وحضور السيدة ليلى بنعلي

وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وكذا السيدة أمينة بنخضرا المديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.

عقب الكلمة الترحيبية لرئيس اللجنة، أعطيت الكلمة للسيدة الوزيرة التي تفضلت بإلقاء عرض تقديمي لمشروع القانون السالف الذكر، حيث استهلت هذا العرض بالتطرق إلى الإطار العام لإعداد هذا النص القانوني بدأ بالتوجيهات الملكية السامية الداعية لإحداث وكالة وطنية تعنى بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية وفقا لمقتطف من خطاب صاحب الجلالة نصره الله وأيده بمناسبة عيد العرش المجيد (19 يوليوز 2020)، بحيث أن نطاق تدخل هذه الوكالة سيشمل 57 مؤسسة ومقاولة عمومية ضمن ورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز الحكامة، من بينها تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة من أجل تعزيز الأداء العام لمساهمات الدولة، ودعم القدرة التنافسية

الهيكلية لهذه الشركة إلى جانب ترسيخ دور الدولة المساهمة بشكل أكثر فاعلية.

كما تطرقت السيدة الوزيرة إلى أهم مراحل إعداد مشروع هذا القانون منذ سنة 2024، إذ تمت بلورة هذا المشروع وفقا لمقاربة تشاركية قبل إحالته على الأمانة العامة للحكومة ثم مصادقة مجلس الحكومة، إلى حين عرضه على مسطرة المصادقة داخل البرلمان

وأشارت السيدة الوزيرة إلى الشكل القانوني الحالي للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، والذي تم إحداثه سنة 2003 بموجب القانون رقم 33.01 المتعلق بإدماج مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية مع المكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية، باعتباره مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، خاضع للوصاية والرقابة المالية للدولة، وتتجسد

مهمته الأساسية في استكشاف وتطوير وتنمية الهيدروكاربورات والمواد المعدنية باستثناء الفوسفاط.

ويتضمن مشروع القانون موضوع اجتماع اللجنة 13 مادة موزعة على خمسة (5) أبواب، تتجلى أهم مقتضياته في فتح رأسمال الشركة واحتفاظ الدولة بحق الأغلبية في الشركة، على سبيل المثال لا الحصر، من منطلق تثمين أصول المكتب وتطوير موارده، وفتح رأسمال الشركة تدريجيا أمام القطاع الخاص من اجل خلق الثروة وتحقيق مردودية أفضل لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف الدولة، وكذا إعادة تموقع المكتب بشكل أفضل في الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الترابي، علاوة على تحسين حكامته والرفع من أداءه وتنويع مصادر تمويل محفظة مشاريعه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل مناقشة السيدات والسادة المستشارين لمشروع القانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، أكدوا على أهمية هذه الخطوة التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى تحويل المكتب إلى شركة، حيث أجمعوا على كون هذه المبادرة تندرج في إطار الإصلاح الشامل، والعميق للقطاع العام الذي مافتئت الحكومة تعكف على تنزيله وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، لاسيما وأن قطاع المحروقات أصبح اليوم يحظى باهتمام خاص نظرا لماله من أهمية جد بالغة كمحرك للاقتصاد الوطني، ولحساسية تأثره بتداعيات الاضطرابات الجيوسياسية والنزاعات المسلحة.

كما نوهوا بالعمل الجدي والمتواصل للقطاع، وبالمقاربة الناجعة التي تنتهجها الحكومة بما تحمله في طياتها من رهانات استراتيجية كبرى على مستوى الاقتصاد الوطني، وتنزيل الاوراش الإصلاحية المرتبطة بالقطاع الطاقي والمعدني، واعتبروا مشروع هذا القانون ثمرة مجهودات وعمل تشاركي سيحدث نقلة نوعية للترسانة التشريعية للقطاعين معا.

وفي معرض مناقشتهم لاهم مقتضيات مشروع هذا القانون، شدد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة تجاوز محدودية القدرات التخزينية لبلادنا خاصة المواد البترولية والتي لاتتعدى قدرتها التخزينية (6) أشهر على أبعد تقدير، بالموازاة مع العمل على تسريع الانتقال الطاقي نحو اعتماد الطاقات المتجددة للتخفيف من الاعتمادات على الطاقات الأحفورية وأيضا الانفتاح على إنتاج الهيدروجين الأخضر كمصدر واعد للطاقة.

ومن جهة أخرى، تم اقتراح إدراج شركة المساهمة – بعد دخول هذا النص القانوني حيز التنفيذ- في البورصة مستقبلا لإضفاء عليها مزيدا من الحكامة، والشفافية، وكذا لاستثمار الإمكانات المتاحة في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع الاستثمارية.

هذا، وتم التساؤل عن عملية تحويل المكتب إلى شركة وما إذا كانت تعد إصلاحا هيكليا أم فقط خطوة تمهيدية لخوصصة قطاعي الطاقة والمعادن واستبعادهما عن مفهوم الخدمة العمومية، ومايترتب عنها من فقدان طابعهما السيادي في الاستكشاف والتطوير وتثمين الموارد الطاقية والمعدنية، الامر الذي يستوجب إقرار ضمانات قانونية واضحة لتكريس توجهات بلادنا الاستراتيجية نحو تعزيز المؤسسات والمقاولات العمومية.

كما أفصحت عدد من المداخلات عن حرصها وقلقها بشأن المكاسب والحقوق والامتيازات المخولة لفائدة الأطر والمستخدمين

العاملين بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن من تاريخ تحويل هذا المكتب إلى شركة مساهمة، مع المطالبة بتسطير ضمانات تشريعية قوية بعدم المساس بها، بل يجب العمل على تطويرها حفاظا على الاستقرار المهني لهذه الشريحة من العاملين بالمكتب حاليا، وتم التساؤل أيضا عن مصير فئة المتقاعدين، وهل من معطيات توضيحية بشأن وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الشركة بعد عملية التحويل.

وفي سياق آخر، لاحظ أحد السادة المستشارين أن هذا التوجه الجديد الذي يكرس أحد أنماط التدبير الاستراتيجي لشركات المساهمة من شأن إحالته على القانون رقم 17.95 أن يرتب عددا من الإكراهات على رأسها عدد المساهمين، والحصص المطلوبة في رأس مال الشركة.

فيما شدد البعض على أهمية منح الامتياز للمساهمين المغاربة بالدرجة الأولى أمام رأسمال الشركة تجسيدا لتوجهات السيادة الطاقية، وكذا إيلاء الأهمية القصوى لتأهيل وتطوير البنيات الطاقية بمختلف أقاليم

وجهات المملكة، وإعادة تشغيل مصفاة "لاسامير" لمالها من دور حيوي في تحقيق الأمن الطاقي ببلادنا أمام الارتفاعات المتكررة لأسعار المحروقات في ظل الظرفية الدولية غير المستقرة وماتشهده من توترات جيوسياسية وعسكرية أدخلت العالم بأسره في ترقب وعدم يقين حاد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

خلال تعقيبها على مداخلات السيدات والسادة المستشارين أعربت السيدة الوزيرة عن عميق شكرها واعتزازها بحجم التفاعل الذي حظي به النقاش بالنسبة لمقتضيات مشروع هذا القانون معتبرة إياه خطوة أساسية تندرج ضمن ورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية قصد تحقيق أكبر قدر من

التكامل والانسجام في مهامها، وكذا الرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز حكامة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن باعتباره فاعلا استراتيجيا في قطاعي الطاقة والمعادن.

وأوضحت من جهة أخرى أن مشروع هذا القانون رقم 56.24 يشكل انطلاقة حقيقية في انتظار إعادة تأهيل وهيكلة مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية، بحيث كشفت عن وجود أكثر من 57 مؤسسة عمومية تكتسي طابعا استراتيجيا على رأسها المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن كنموذج أولي ضمن مسار الإصلاح المؤسساتي، الذي يندرج ضمن خطة تفعيل الرؤية الملكية السامية لصاحب الجلالة الداعية إلى إصلاح شامل للقطاع العام.

وفي نفس السياق، نفت السيدة الوزيرة بأن يكون لهذا الإصلاح أي توجه نحو الخوصصة، بل يشكل قاطرة وانطلاقة حقيقية لاستفادة عشرات الآلاف من الأسر والعاملين المرتبطين بالقطاعات المنتجة

خاصة الأنشطة الصناعية والتحويلية ذات الارتباط بالموارد الطبيعية، وأفادت بأن تتويج هذه المبادرة الإصلاحية تم بعد عمل دؤوب مبني على مد جسور التشاور والتنسيق مع مختلف الفاعلين في إطار المقاربة التشاركية بما فيها الجانب المرتبط بوضعية الأجراء والعاملين بالمكتب بهدف صون الحقوق والحفاظ على المكتسبات، إذ أكدت أن الحكومة حرصت طيلة ثلاث (3) سنوات الأخيرة من الاشتغال على هذا المشروع قانون، على مواكبة مختلف جوانبه، كاشفة أن الضمانات المخولة لهؤلاء الأجراء تستند إلى التوجيهات الملكية.

وفي نفس السياق، أكدت على أن الاشتغال بالقطاع الطاقي والتعدين يعد طموحا واعدا لما يحتويه من ضمانات مستقبلية لفائدة الطبقة العاملة إسوة بالمكتب الشريف للفوسفاط (ocp) مستدلة بالأحكام الواردة بالمادتين (3) و (10) من مشروع هذا القانون التي تنص على إقرار التكوين المستمر، والدورات التكوينية المتخصصة للفاعلين

في مجالات أنشطة الشركة مع الاحتفاظ بنفس الوضعية المهنية منذ تاريخ التحويل.

كما تطرقت السيدة الوزيرة إلى المساهمة القوية للوزارة خلال النسخة الرابعة من معرض "جيتكس" « GETEX » إفريقيا – المغرب(7-9 أبريل 2026 بمراكش) المنظم تحت إشراف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، معلنة على أن هذه المساهمة توجت بابتكار عدد من الإجراءات والتدابير للنهوض بالقطاع الطاقي والمعدني همت أساسا تبسيط ورقمنة المساطر.

السيدة المديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن ولمزيد من التوضيح أشارت من جهتها، إلى أن إحداث هذا المكتب سنة 2003 بموجب القانون رقم 33.01 تم بعد عملية إدماج مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية مع المكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية، وأن المكتب الوطني للهيدروكاربورات سبق وأن عقد شراكات

مع الفاعلين في القطاع الخاص منذ تسعينيات القرن الماضي، بحيث أصبح يسير ماياهز 30 شركة حاليا، كلها منتجة للمواد المعدنية باستثناء الفوسفاط، مما كرس اليوم اهتمام الدولة بجلب القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الوطنية والدولية.

وبخصوص مصير وضعية متقاعدي المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بعد تحويله إلى شركة مساهمة، أوردت السيدة المديرة العامة أن هناك حرص على احتفاظهم بنفس الوضعيات والحقوق المتراكمة والمترتبة لدى المكتب سواء التقاعد الأساسي أو التكميلي، مؤكدة على السعي نحو ترسيخ الاستمرارية في التحسن التدريجي لملفات جميع المتقاعدين وعددهم 1400 متقاعد، أو المقبلين على الإحالة على التقاعد لدى الشركة الجديدة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تجدر الإشارة إلى أنه عند عرض مواد مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة على التصويت، صادقت عليها اللجنة وعلى المشروع برمته **بدون تعديل بالإجماع.**

مقررة اللجنة

مريم الهلواني

عرض السيدة الوزيرة

المملكــة المغربيــة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

وزارة الانتقال الطـاقي والتنميـة المستدامـة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵔⵉⵜ
Ministère de la Transition Énergétique
et du Développement Durable

عرض السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة خلال لجنة القطاعات الإنتاجية المتعلقة بمشروع القانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة

الثلاثاء 21 أبريل 2026

مجلس المستشارين

الفهرس

وزارة الانتقال
الطاقي والتنمية
المستدامة

01 الإطار العام

02 أهم أهداف مشروع القانون

03 أهم مقتضيات مشروع القانون

الإطار العام

الإطار العام

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

" كما يجب الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذه الغاية، ندعو لإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية."

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بمناسبة عيد العرش المجيد، 29 يوليوز 2020

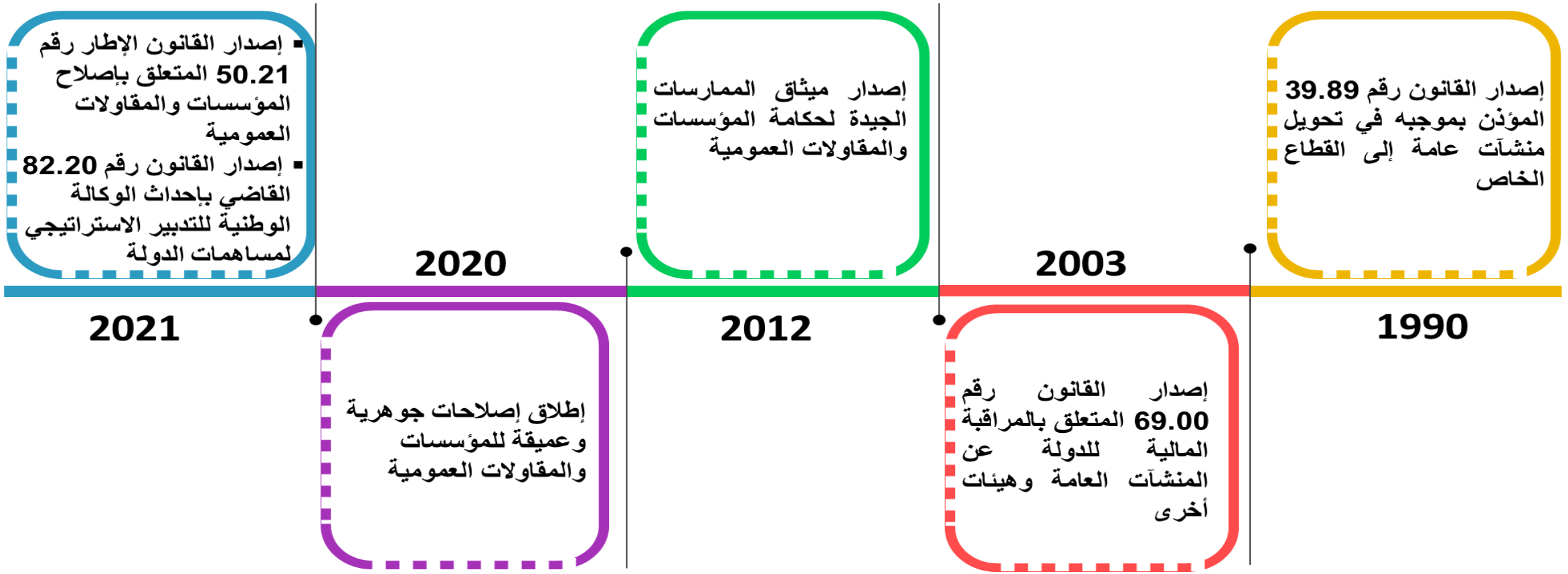

الإطار العام

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

- تعزيز الأداء العام لمساهمات الدولة (خلق الثروة، تحسين مردودية الاستثمارات، والارتقاء بجودة الخدمات العمومية).
- دعم القدرة التنافسية الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، بالتوازي مع تطوير حكامتها وتحسين أدائها.
- ترسيخ دور الدولة المساهمة بشكل أكثر فعالية، ومواكبة ورش الإصلاح الهيكلي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

نطاق تدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة
(57 مؤسسة ومقاولة عمومية)

الإطار العام

أهم مراحل مشروع القانون رقم 56.24:

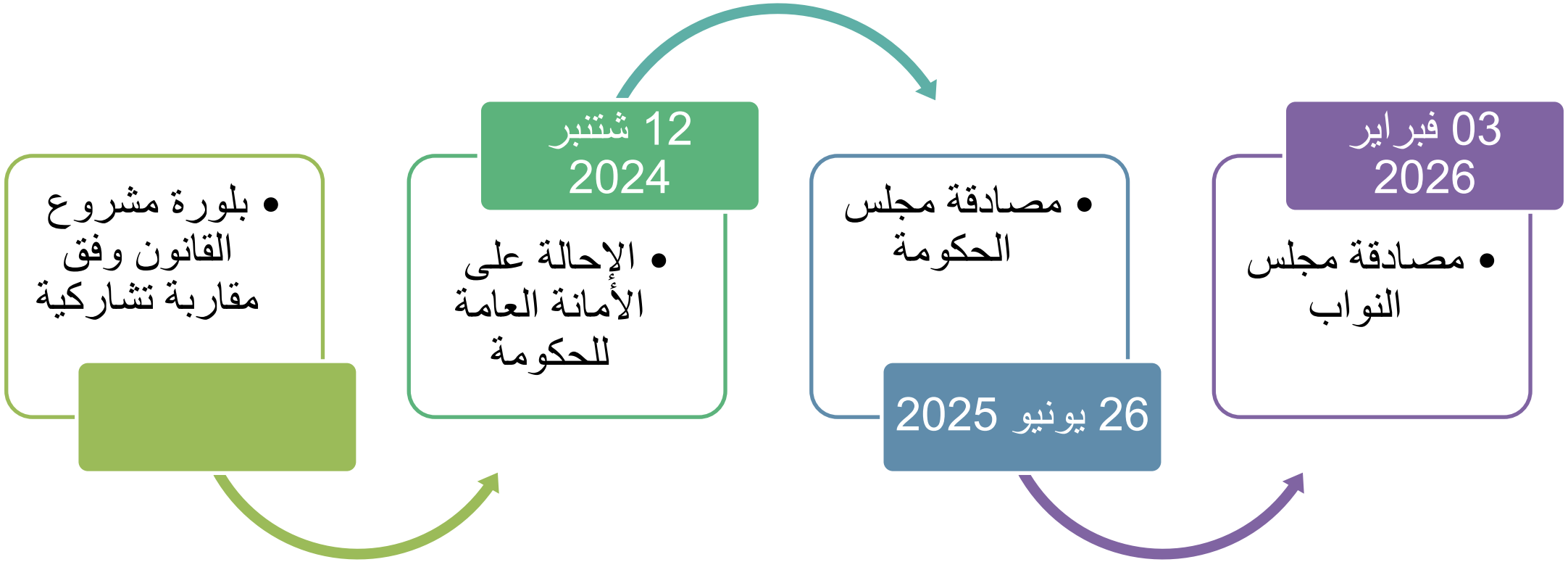

أنشطة البحث واستغلال المعادن

التراث المعدني للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

709 سند منجمي ساري المفعول، منها:

- 531 رخصة بحث معدنية
- 173 رخصة استغلال معدنية
- و 5 امتيازات (Concession)

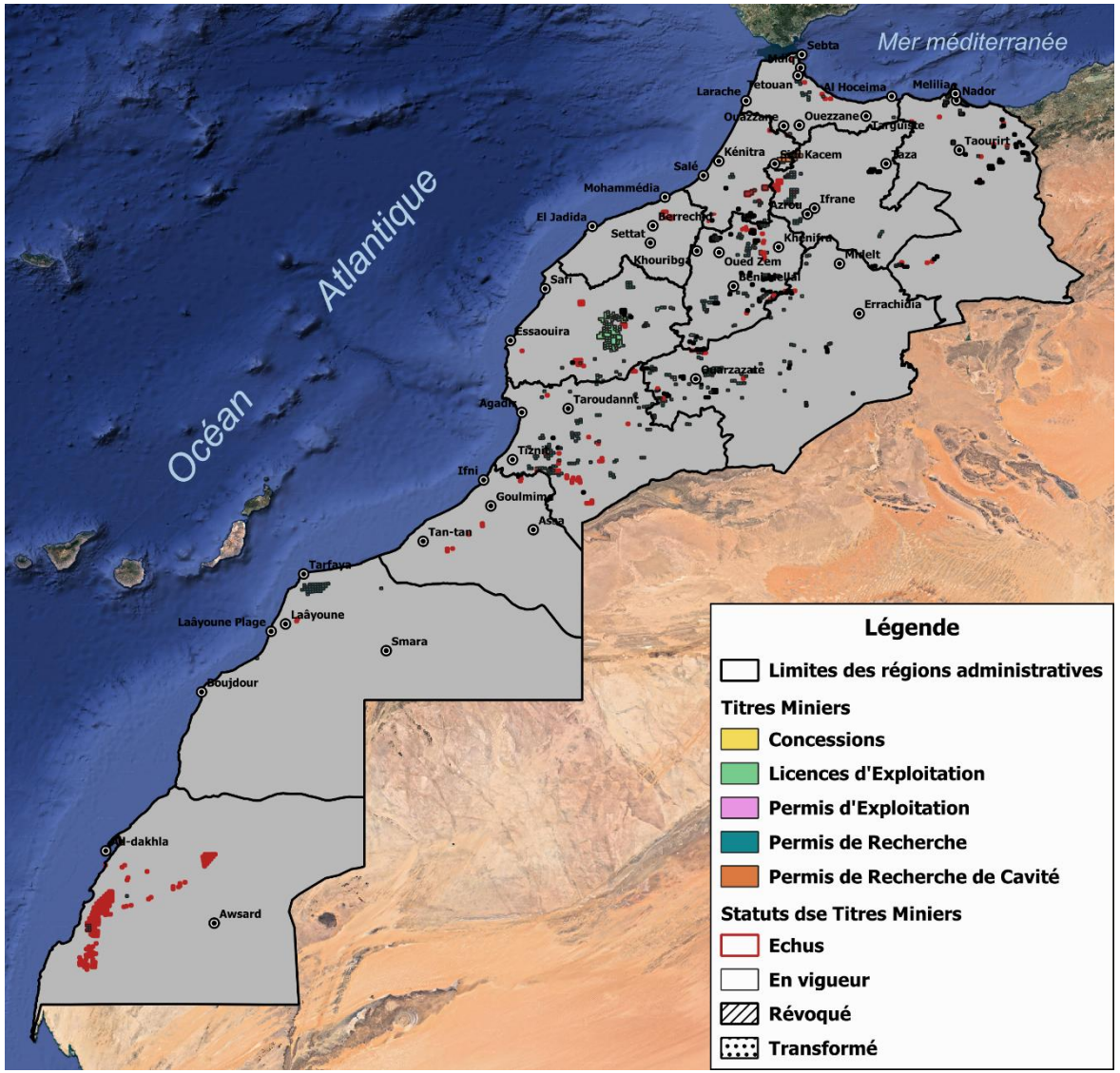

أنشطة استكشاف واستغلال الهيدروكاربورات

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

Legende

Accords Pétroliers

- LALLA MIMOUNA
- LOUKOS ONSHORE
- MOULAY BOUCHTA OUEST
- RHARB OCCIDENTAL
- SEBOU CENTRAL

Concessions

- OULAD BALKHAIR
- ZHANA 1
- KSIRI CENTRAL

- Puits, objets des opérations d'abandon
- Limite des Provinces
- Limite des Communes

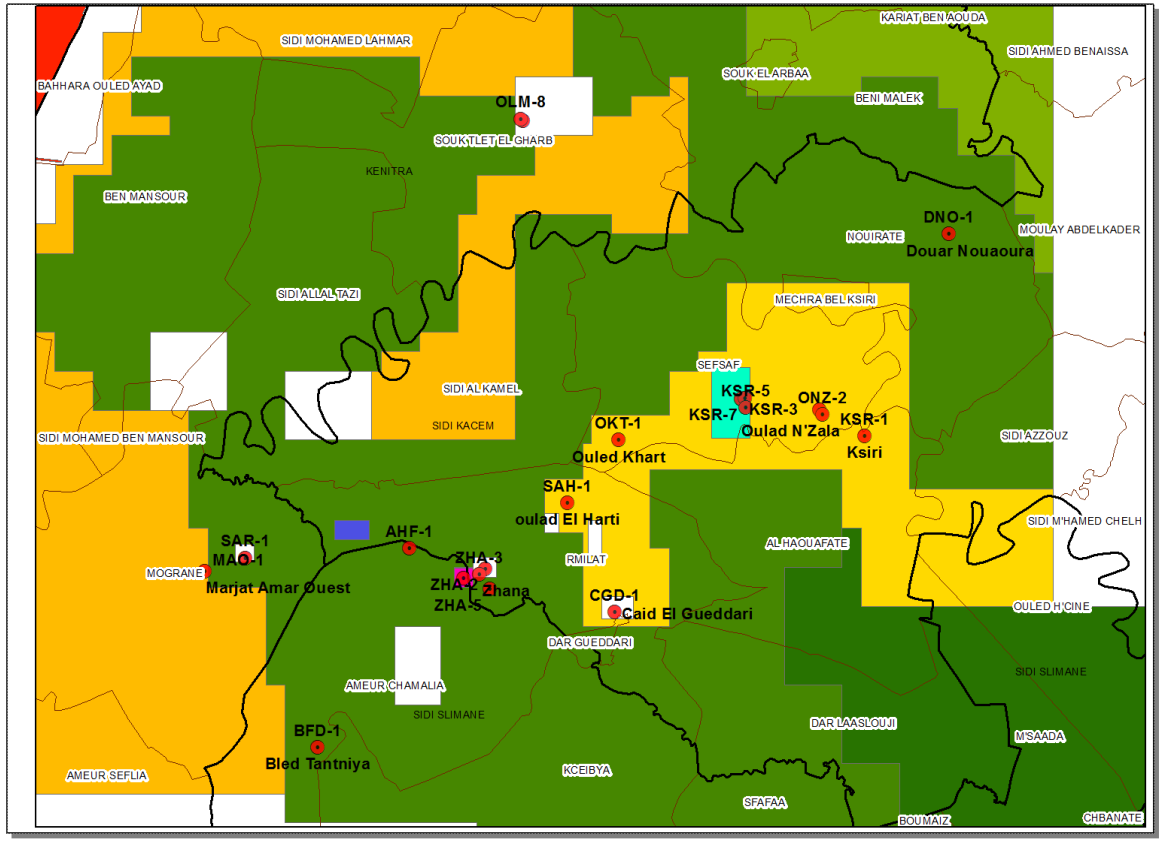

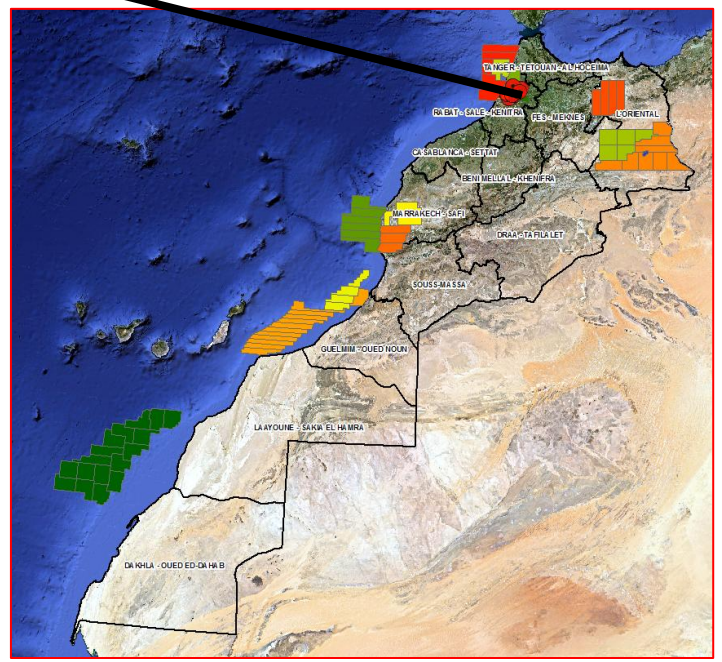

- استكشاف واستغلال مكامن ذات احتياطات جد متواضعة بمنطقة الغرب رغم المجهودات المبذولة من طرف المكتب وشركائه؛
- قيام الوزارة بالإجراءات اللازمة لإعادة تأهيل المناطق التي تم نفاد الاحتياطات المتواجدة بها.

أنشطة استكشاف واستغلال الهيدروكاربورات

وزارة الانتقال
الطاقي والتنمية
المستدامة

Figure : Tête de puits

Figure : Bacs de stockage d'eau

Figure : Bacs de stockage de condensat de 30 m³

أنشطة استكشاف واستغلال المعادن والهيدروكاربورات

الإطار القانوني للمناجم

مشروع القانون رقم 72.24 يقضي بتغيير وتتمم مشروع القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم

التراث المعدني الوطني

- رخص البحث 4584
- رخص الاستغلال 1408

✓ سنة 2025: إعادة منح 264 رخصة بحث و 13 رخصة استغلال
✓ عملية المنافسة لسنة 2026: 1117 رخصة بحث و 12 رخصة استغلال

تطوير سلسلة القيمة

Ratio Petroleum · Managem · CHARIOT · ExxonMobil · SOUND ENERGY · ADARCO ENERGY LIMITED · SDX ENERGY · HUNT OIL COMPANY

تبسيط ورقمنة المساطر

السجل العقاري الوطني للتعدين

منصة رقمية مخصصة لتسويق الفحم

هيكلة الوزارة

مديرية عامة لتنمية الإنتاج الطاقي

مديرية عامة للتثمين الطاقي والمعدني

الشكل القانوني الحالي للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

تم إحداثه سنة 2003 بموجب القانون رقم 33.01 لإدماج :

- مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية (1928)
- المكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية (1981)

يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع للوصاية والرقابة المالية للدولة

مهمته الأساسية استكشاف وتطوير وتنمية الهيدروكاربورات والموارد المعدنية، باستثناء الفوسفاط

الهيكلة العامة لمشروع القانون رقم 56.24

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

يتضمن مشروع القانون 13 مادة موزعة على 5 أبواب:

01 الباب الأول: تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة

02 الباب الثاني: غرض الشركة

03 الباب الثالث: حكامة الشركة

04 الباب الرابع: الذمة المالية ومستخدمي الشركة

05 الباب الخامس: أحكام مختلفة وانتقالية

أهم أهداف مشروع القانون

أهداف مشروع القانون رقم 56.24

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

01 تثمين أصول المكتب وتطوير موارده

02 فتح رأس مال الشركة تدريجيا أمام القطاع الخاص

03 خلق الثروة وتحقيق مردودية أفضل لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف الدولة

04 جعل المؤسسة العمومية فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني

05 تنزيل الأحكام الواردة في القانون الإطار رقم 50.21 والقانون رقم 82.20

06 إعادة تموقع المكتب بشكل أفضل في الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الترابي والتركيز على الأنشطة التي تدخل في صلب مهامه

07 تحسين حكامة المكتب والرفع من أداءه وتنويع مصادر تمويل محفظة مشاريعه

أهم مقتضيات مشروع القانون

أهم مقتضيات مشروع القانون رقم 56.24

- فتح رأسمال الشركة
- احتفاظ الدولة بحق الأغلبية في الشركة

- إعادة التمركز في المراحل الأولية من سلسلة القيمة
- وضع نظام معلومات جيو-علمي
- عدم التقيد بعدد أو نوع السندات المنجمية أو بتحديد المساحات المرخصة للاستكشاف
- القيام بأشغال البحث والاستكشاف بموجب تراخيص منجمية
- إمكانية الاضطلاع، بشكل مؤقت وغير حصري، بأنشطة نقل وتخزين الغاز الطبيعي والهيدروجين الطبيعي

- تحسين هياكل الحكامة
- إمكانية إحداث فروع للشركة أو الحصول على مساهمات
- تحويل الأصول والخصوم والحقوق والالتزامات من المكتب إلى الشركة

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵙⴷⵓⵎⵉⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵓⵔⵜ
Ministère de la Transition Énergétique
et du Développement Durable

تقديم مشروع القانون رقم 56.24
يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
إلى شركة مساهمة

-مجلس المستشارين-

21 أبريل 2026

مشروع القانون

كما أحيل على اللجنة ووافقت عليه

بدون تعديل

المملكة المغربية
مجلس النواب
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

مشروع قانون رقم 56.24
يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة

(كما وافق عليه مجلس النواب في 03 فبراير 2026)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

راشيد الطالبي العلمي
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 56.24
يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة

الباب الأول
تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورا ت والمعادن إلى شركة مساهمة

المادة الأولى

يحول المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، المؤسسة العمومية المحدثة بموجب القانون رقم 33.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.203 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003)، إلى شركة مساهمة ذات مجلس إدارة، تدعى «م.و.ه.م – ش.م» ويشار إليها بعده ب «الشركة».

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ولأحكام هذا القانون ولنظامها الأساسي.

المادة 2

يتم اكتتاب الرأسمال الأولي للشركة بأكمله من طرف الدولة. ويحدد مبلغه بنص تنظيمي.

يمكن للشركة أن تفتح رأسمالها وفقا للنصوص التشريعية المعمول بها في هذا المجال.

تحتفظ الدولة، بصفة مباشرة، بحق الأغلبية في التصويت داخل أجهزة التداول بالشركة.

الباب الثاني
غرض الشركة

المادة 3

تحدد الأنشطة الرئيسية للشركة، فيما يلي :

- القيام في المناطق المرخصة لها :

• بجميع الدراسات وأشغال البحث والاستكشاف الرامية إلى اكتشاف وتقييم حقول الهيدروكاربورات والهيدروجين الطبيعي وأي محروقات أخرى ؛

• بجميع الدراسات وأشغال البحث والاستكشاف الرامية إلى اكتشاف وتقييم المكامن المنجمية وأي مادة معدنية أخرى، باستثناء الفوسفاط ؛

- مباشرة تنمية واستغلال حقول الهيدروكاربورات وممارسة جميع الأنشطة المتعلقة بها وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبحث واستغلال حقول الهيدروكاربورات ؛

- مباشرة استكشاف المكامن المنجمية وأي مادة معدنية، باستثناء الفوسفاط، وفقًا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، دون التقيد بتلك المتعلقة بعدد أو نوع السندات أو بتحديد المساحات المرخصة للاستكشاف ؛

- وضع نظام للمعلومات جيو-علمي خاص بالأنشطة المذكورة أعلاه. يتم تزويد هذا النظام، علاوة على المعطيات المتوفرة لدى الشركة، بالمعطيات الصادرة عن الإدارة المكلفة بالمعادن بهدف تحديد المؤشرات المعدنية الواعدة التي يمكن الترويج لها لدى المستثمرين الخواص. وتحدد طبيعة هذه المعطيات وكيفيات موافاة الشركة بها ومنح الرخص المنجمية المتعلقة بالمناطق المعنية بالمؤشرات المعدنية الواعدة المذكورة بموجب اتفاقية إطار بين الشركة والدولة ؛

- الترويج، لفائدة الدولة، بكامل التراب الوطني لمجال الاستكشاف والبحث واستغلال الهيدروكاربورات والهيدروجين الطبيعي والموارد المنجمية أو المواد المعدنية باستثناء الفوسفاط، لدى المؤسسات أو الهيئات العمومية أو المستثمرين الخواص المغاربة والأجانب، مع مراعاة المهام المسندة إلى مؤسسات أو هيئات عمومية أخرى.

تحدد الأنشطة التي تمارسها الشركة لفائدة الدولة وكذا كيفيات مزاولتها بموجب اتفاقية إطار تبرمها مع الدولة.

ويجوز للشركة أن تزاول بشكل ثانوي :

- مهام أخرى مرتبطة مباشرة بغرضها وغير منصوص عليها أعلاه، تفوض الدولة للشركة إنجازها بموجب اتفاقيات خاصة بين الدولة والشركة ؛

- الأنشطة المرتبطة مباشرة بغرضها، خارج التراب الوطني بعد الترخيص لها بذلك وذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة مع دول أخرى ؛

- التكوين المستمر لمستخدميها واقتراح دورات تكوينية متخصصة للفاعلين في مجالات أنشطتها ممن يبدون الحاجة إليها.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

المادة 4

لأجل أداء المهام المسندة إليها، يجوز للشركة الحصول على جميع السندات أو التراخيص المنصوص عليها والمنظمة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبحث واستغلال الهيدروكاربورات والهيدروجين الطبيعي أو البحث واستكشاف الموارد المنجمية، دون التقيد في هذا الصدد بالأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتحديد عدد أو نوع السندات أو التراخيص أو الحد الأقصى للمساحات المتعلقة بها.

تتمتع الشركة بأهلية إجراء جميع العمليات المدنية والتجارية والصناعية، والمالية سواء تعلقت بمنقولات أو عقارات، والتي تتوافق مع مهامها وتمكنها من ممارسة أنشطتها.

المادة 5

يمكن للشركة في إطار ممارستها لأنشطتها، إحداث فروع لها أو الحصول على مساهمات في مقاولات خاصة أو عامة على المستوى الوطني والدولي الخاضعة منها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة. إنجاز جميع أو بعض من مهامها وفقًا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع مراعاة أهداف السياسة المساهماتية للدولة.

الباب الثالث

حكامة الشركة

المادة 6

يدير الشركة مجلس إدارة يضم من بين أعضائه متصرفين مستقلين يعينون وفقا للتشريع الجاري به العمل.

استثناء من أحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، يحدد النظام الأساسي الأول للشركة، الذي يتضمن قائمة أعضاء مجلس الإدارة الأوائل، بنص تنظيمي.

المادة 7

يحدث مجلس الإدارة داخله جميع اللجان الاستشارية ويحدد تركيبتها واختصاصاتها وكيفيات اشتغالها.

المادة 8

يسير الشركة مدير عام يعين وفق التشريع الجاري به العمل.

الباب الرابع

الذمة المالية ومستخدمي الشركة

المادة 9

تتكون الذمة المالية الأولية للشركة من مجموع أصول وخصوم المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن كما هو محدد في آخر موازنة سنوية.

تتطابق موازنة افتتاح الشركة مع آخر موازنة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن باعتباره مؤسسة عمومية، كما هو مشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة 10

يحتفظ العاملون بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، في تاريخ تحويله إلى شركة مساهمة، بوضعيتهم داخل الشركة في نفس التاريخ.

لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي الخاص للعاملين في الشركة المشار إليهم في الفقرة الأولى أعلاه، أقل فائدة من وضعية المعنيين بالأمر في تاريخ التحويل، بما في ذلك الحق في نظام المعاشات والتغطية الصحية.

تعتبر فترة الخدمة التي قضاها العاملون المذكورون بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن كما لو أنجزت داخل الشركة .

يحتفظ العاملون بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن المحالون إلى التقاعد قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ بحقوقهم المكتسبة.

الباب الخامس

أحكام مختلفة و انتقالية

المادة 11

يمكن للشركة أن تقوم، بصفة انتقالية وغير حصرية، بأنشطة نقل وتخزين الغاز الطبيعي والهيدروجين الطبيعي مع احترام مبدأ الحياد التنافسي ومتطلبات تطوير المبادرة الخاصة وذلك إلى حين نشر النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنقل وتخزين الغاز الطبيعي والهيدروجين الطبيعي في الجريدة الرسمية.

المادة 12

لا يترتب عن تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، أي توقف عن مزاولة النشاط.

تعتبر ممتلكات الشركة وحقوقها والتزاماتها وامتيازاتها وتصرفاتها واتفاقياتها وعقودها والنظام الأساسي والعقود الخاصة بمستخدميها، والتراخيص الممنوحة لها، هي تلك التي كانت للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن عند تاريخ تغيير شكله القانوني.

لا يخول هذا التحويل إعادة النظر في هذه الممتلكات والحقوق والالتزامات والعقود والتراخيص وليس له على وجه الخصوص، أي أثر على العقود المبرمة بين المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والغير.

المادة 13

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التحويل الفعلي للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة وتنصيب أجهزة الإدارة والتسيير الخاصة بالشركة، وتنسخ في هذا التاريخ أحكام القانون رقم 33.01 القاضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.203 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003).

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2025-2026
دورة أبريل 2026
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 21 أبريل 2026
على الساعة: 19:30

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الطرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الإتحادية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الرئيس عبد الرحيم	الحركة الشعبية	
م المصطفى العلوي الاسماعيلي	RNI	
فاطمة الحساني	RNI	
محمد البكوري	RNI	
عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي	
احمد بوفقه	RNI	
مبارك السباعي	الفريق الحركي	
لحفظ سنباري	الفريق الحركي	
مولود مسعود الحناوي	PAM	
المصطفى الدحماني	RNI	
الحسن نازهي	CDT	
المرابط الكمار	PAM	
الحسن الحسناوي	PAM	
خالد السعيدي	UNTM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
إبراهيم أخراز		
محجوبة لفحل		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
أحمد احميمد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	